

إعلانه الشروع في تأسيس الجمهورية الثالثة: هل وقع رئيس الجمهورية في المحذور؟

وحدة بحث مركز الدراسات المتوسطة والدولية

يعد مجديا محاولات التعسف التأويلي للنص الدستوري الذي يقوم به الرئيس من حين لآخر ممّا أوقعه في المحذور على الأقل للاعتبارات التالية:

أولاً: بإعلانه الشروع في تأسيس الجمهورية الثالثة يكون رئيس الجمهورية قد رفع الحرج نهائياً على الأطراف الدولية والأجنبية المناهزة للديمقراطية والتي لم توصّف الى حدود اللحظة ما وقع في تونس بالانقلاب. ان هكذا توصيف سيكون باهض الكلفة على بلد يعيش ازمة مالية خانقة لا مخرج منها الا عبر اتفاق مع صندوق النقد الدولي. لقد تجنب شركاء تونس توصيف ما وقع منذ 25 جويلية بالانقلاب رغم اكتمال عناصره القانونية وذلك لتمسك رئيس الجمهورية بالفصل 80 كمدخل لإجراءاته الاستثنائية. اما وقد شرع في تأسيس جمهورية جديدة على أنقاض تلك التي أسسها دستور 2014 فإنه سيحشر الأطراف الدولية في زاوية اجبارية توصيف ما وقع بالانقلاب، توصيفا سيكون عالي الكلفة على تونس وعلى شخوص السلطة القائمة.

ثانياً: إن الطريقة التي هندس بها رئيس الجمهورية الحوار بجعله محصوراً فقط في اللذين لا يخالفونه الراي وبتشريك المنظمات الوطنية الأربعة، سيخرج هذه المنظمات وسيورّطها إمّا بالإذعان لحوار لا تقبل به او بدفعها لرفض مقترح الرئيس وفي كلا الحالتين ستجد المنظمات الوطنية نفسها امام امتحان عسير. إنّ هذا التوصيف يصح على جميع المنظمات المعنية والتي يشقها تباين كبير في الموقف من إجراءات 25 جويلية الا انه يصبح أصحّ وأبلغ مع الاتحاد العام التونسي

بشكل مرتبك ومتسرع، وفي خطوة خارجة تماماً على سياقات الإجراءات الاستثنائية، يعلن رئيس الجمهورية، ليلة عيد الفطر، عن الشروع في تأسيس الجمهورية الثالثة عبر بعث لجنة ستقوم بالمهمة في أسرع وقت ممكن في القليل من الأيام القادمة. تتكون اللجنة من هيأتين الأولى لإدارة حوار يشارك فيه فقط الذين "انخرطوا صادقين في 25 جويلية" والمنظمات الوطنية الأربعة والثانية لصياغة النص التأسيسي الذي سيعرض على الاستفتاء في موعده الذي حددته رزنامة الرئيس أي في غضون 11 أسبوعاً من إعلان نية تشكيل اللجنة، مدة قصيرة جداً لن تكون كافية لإدارة حوار و لصياغة دستور جديد و لاستكمال تركيبة الهيئة الوطنية المستقلة للانتخابات و لتعديل قانون الانتخابات و الاستفتاء و لدعوة الناخبين لموعد الاستفتاء و قبل ذلك للقيام بحملات تفسيرية للدستور الجديد و لتمكين المؤيدين و الرافضين من إدارة حملاتهم التفسيرية و التواصل مع الناخبين. كل هذا والبلاد تشقها ازمة سياسية لم تشهد لها مثيلاً وانهاراً اقتصادياً شاملاً و ازمة مالية عمومية أوصلت البلاد الى حافة الإفلاس المالي.

لاشكّ أنّ التسرع في الذهاب الى التأسيس الجديد أماراً اللثام نهائياً عن الهدف من إقرار الإجراءات الاستثنائية والذي لم يكن فيه الخطر الداهم الا المطية التي مكّنت الرئيس من تمرير مشروعه الشخصي بما يضيفي شرعية على ما تصرّ المعارضة على وصفه بالانقلاب على مؤسسات الدولة ودستورها وتأسيس مرحلة جديدة على أنقاض دستور 2014 الذي ترشح الرئيس على اساسه واقسم على احترامه حيث لم

الدولي في موفي شهر أفريل 2022 بما يعني استكمال جميع أشواط التفاوض الأربعة وامضاء الاتفاق النهائي، وهذا ما لم يحصل. ففي الوقت الذي ينتظر فيه شركاء تونس وداعميها المفترضين لدى صندوق النقد الدولي التراجع عن الإجراءات الاستثنائية والعودة الى الاحكام الدستورية في أسرع الآجال يطالعهم رئيس الجمهورية بمشروعه التأسيسي الأحادي. ان هذه الخطوة لن تسهم الا في وأد الاتفاق المنتظر مع الصندوق بما سيفتح مآلات الوضع المالي للدولة على المجهول.

رابعا: ان برنامج التأسيس الجديد الذي أعلن عليه الرئيس لن يزيد الا في عزلته الداخلية وسيسهم في تغذية المعارضة المتنامية لرئيس الجمهورية التي تشهد تمددا في الآونة الأخيرة سواء عبر نجاحها في تشكيل "جبهة الخلاص الوطني" او في تمددها الجغرافي حيث أصبحت تنظم تظاهرات جهوية بعد ان كانت اقتصرت أنشطتها على العاصمة. كما ان تسرع الرئيس في الذهاب الى تأسيس جديد سيدخل المعارضة في طور آخر من التشكيك في شرعية الرئيس حيث وإلى حد كتابة هذا الموقف لم تطالب المعارضة حتى تلك الأكثر راديكالية برحيل الرئيس ولم تشكك في شرعيته بل أجمعت على مطالبته بالتراجع على اجراءاته الاستثنائية والعودة الى المسار الدستوري. الآن وبعد ان منح الرئيس هدية لمعارضيه للتشكيك في شرعيته عبر الانقلاب على الدستور الذي انتخب رئيسا على أساسه والذي كان أدى القسم على احترامه وصونه، فهل ستكتفي المعارضة بالمطالبة بالعودة الى الديمقراطية ام انها ستضطر على العمل على رحيل الرئيس؟

للشغل الذي لا يخفي اختلافه مع تصوّر الرئيس للحوار حيث يدافع الاتحاد على مشاركة الجميع في هذا الحوار حتى اولائك الذين رفع الرئيس في وجههم اللاتعات الثلاثة، بل ان الاتحاد ذهب بعيدا في التمايز على رئيس الجمهورية بدعوته لتشكيل لجنة ثلاثية من الحكماء تلعب دور الوسيط بين الرئيس وخصومه وتعمل على تقريب وجهات النظر والبحث عن المشترك. لقد اوغل الرئيس في فرض تصورات على مختلف الفاعلين بما فيهم الاتحاد. فهل سيقبل الاتحاد المشاركة في حوار مبني على قاعدة الاستشارة الوطنية بعد ان صرح امينه العام ان تلك الاستشارة لا ترقى ان تكون قاعدة انطلاق للحوار وان الحوار لابد ان يكون شاملا وادماجيا؟ ثم كيف يمكن تقريب وجهات النظر بين الرئيس والاتحاد حيث يتباينان جوهريا في رؤيتهما للإصلاح المنشود إذ يرى الإتحاد ان الإصلاح ممكن عبر إدخال تعديلات بسيطة على دستور 2014 وخاصة في باب السلطة التنفيذية وعبر تعديل قانون الانتخابات في حين ان رئيس الجمهورية يدعوا لتأسيس جديد؟

ثالثا: لقد بات متأكدًا التعرّف في سير المحادثات الدائرة بين صندوق النقد الدولي والحكومة التونسية حيث بقيت المحادثات تدور في شوطها الأول بعد خمسة أشهر من انطلاقها في حين ان هذا الشوط من المحادثات لم يستغرق سوى أسبوعين في حالات شبيهة وأكثر تعقيدا من الحالة التونسية. إن هذا البطء لا يفسر إلا سياسة الصندوق الرامية الى انتظار مآلات الازمة السياسية الراهنة خاصة وان الحكومة التونسية كانت قد بشرت بانها ستتوصل الى اتفاق مع صندوق النقد

خامسا: ان المدة الفاصلة بين صياغة الوثيقة التأسيسية الجديدة واجراء الاستفتاء قصيرة جدا ولا تستجيب لا للمعايير الدولية ولا لأدنى مقومات الفاعلية بل يمكن تصنيفها في وارد الإجراءات المستحيلة. فلو افترضنا فعلا ان اللجنة ستفرغ من صياغة الوثيقة التأسيسية في الأيام القليلة القادمة وأنها ستقبل بهذا الدور الشكلي الذي سيمس من نزاهتها وكفاءتها فهل سيتوصل الرئيس لاستصدار عدد هام من المراسيم تعمل على ضبط شروط الاستفتاء والدعوة اليه وتنظيمه ومراقبته والعمل على كل ذلك في مدة لا تتجاوز 80 يوما. ان التسرع الذي حث بالعملية يدفع للاستنتاج انها ستكون شكلية لا أكثر ولا اقل وان النص التأسيسي ونتائج الاستفتاء محسومة سلفا.

أليست كل هذه العوامل كافية بالإقرار بان ما أقدم عليه رئيس الجمهورية ليلة عيد الفطر اوقعه في المحذور.